الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1)
دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائر

Accounting Disclosures in accordance with Islamic Accounting Standard No. (1) -Al Baraka Islamic Bank-

د. نعيمة زعرور[1] د. وسيلة السبتي[2]

[1] جامعة بسكرة(الجزائر) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية بنوك وإدارة، Naima.zarour@univ-biskra.dz

[2] جامعة بسكرة (الجزائر) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية بنوك وإدارة، Wassila.sebti@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 09/02/2019	تاريخ القبول: 06/06/2020	تاريخ النشر: 01/10/2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1)، لأن عملية الإفصاح لها دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية وتوضيح الوضعية المالية للمصرف واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات،وقد خلصت الدراسة أن بنك البركة الإسلامي –الجزائر– قام بإعداد وعرض القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) بالنسبة للميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي، في المقابل لم يقم البنك بعرض كل من جدول التدفقات النقدية وجدول التغير في الأموال الخاصة، وعدم إدراج أي ملاحق أو إيضاحات متممة.وتم التوصل لمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام بنك البركة بإعداد ونشر القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1).

الكلمات المفتاحية: إفصاح محاسبي، قوائم مالية، مصارف إسلامية، معيار محاسبي إسلامي رقم (1)

***Abstract*:**

The objective of this study is to clarify the accounting disclosure in the financial statements of Islamic banks in accordance with Islamic Accounting Standard No. 1, because the disclosure process has an important role in enriching the value and benefit of the accounting information appearing in the financial statements and clarifying the financial position of the bank and its use in the decision making process. The study showed that Al Baraka Islamic Bank-Algeria prepared and presented the financial statements in accordance with Islamic Accounting Standard No. 1 for the budget and extra budgetary and the results accounts were disclosed in the annual report. In contrast, And a schedule of changes in private funds and the absence of any annexes or supplementary clarifications. A number of recommendations were reached, most notably the necessity for Al Baraka Bank to prepare and publish the financial statements stipulated in Islamic Accounting Standard No. (1).

***Keys words*: Accounting, Financial Statements, Islamic Banking, Islamic Accounting Standard No. (1)**

المؤلف المرسل: نعيمة زعرور، **الإيميل**: **naima.zarour@univ-biskra.dz**

أولا : الجانب المنهجي.

1. تمهيد:

تسعى المصارف الإسلامية لمواكبة التغيرات المحاسبية عن طريق إجراء مجموعة من الإصلاحات من أجل مواجهة جميع الأزمات ولهذا يجب عليها التركيز على الإفصاح في القوائم المالية لأنه يعتبر من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما، في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، على مستوى المصارف وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني، ولهذا كان لابد من وجود معايير محاسبية دولية تحكم عملية العرض والإفصاح.

ولهذا قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولجنة معايير المحاسبة الإسلامية بوضع معيار العرض والإفصاح العام للقوائم المالية وهذا من أجل رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية المعدة من طرف المصارف.

2. مشكلة الدراسة؛ وعلى ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي:

كيف يتم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي رقم (1)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

- الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية
- المصارف الإسلامية
- الإفصاح المحاسبي في بنك البركة الإسلامي الجزائر

3. أهمية الدراسة؛ تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والقوائم المالية؛
- التطرق لمفهوم المصارف الإسلامية ؛
- عرض القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي –الجزائر– ومعرفة مدى الإفصاح عنها.

4. أهداف الدراسة؛

تنبع أهمية الدراسة من خلال الاهتمامات المتزايدة بدور الإفصاح والشفافية في البيانات والتقارير المالية في المصارف الإسلامية وهذا وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1)، كما تساهم هذه الدراسة توعية معدي ومستخدمي القوائم المالية للمصارف الإسلامية بأهمية الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرارات الملائمة.

ثانيا: الأدبيات النظري والدراسات السابقة.

1. الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية

1.1 القوائم المالية

1.1.1 تعريف القوائم المالية:

تعبر القوائم المالية عن الناتج النهائي لنظام المحاسبي لأي مؤسسة، فهي تعبر عن مجموعة المعالجات المحاسبية للبيانات التي ترتبط بأنشطة المؤسسة لفترة معينة من أجل تقديمها بصورة تساعد مستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

ويمكن تعريف القوائم بأنها "تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات مستقاة من السجلات والدفاتر المحاسبية للمؤسسة وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها."[1]

وتتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية فيما يلي:[2]

- التمثيل الصادق؛
- القابلية للفهم؛
- الملائمة؛
- الأهمية النسبية؛
- الموثوقية؛
- تغليب الجوهر على الشكل؛
- الحياد؛
- الحيطة والحذر؛
- الشمولية؛
- القابلية للمقارنة،
- التوقيت المناسب.

2.1.1 مستخدمو القوائم المالية:

يمكن تحديد أهم مستخدمي القوائم المالية في ما يلي:[3]

- الملاك: ويقصد بهم الذين استثمروا مواردهم في المؤسسة ولهذا تهمهم المعلومات عن أدائها.
- المديرون: تعتبر الإدارة وكيل عن الملاك في استخدام وإدارة مواردهم المستثمرة في المؤسسة وفي العادة يسعى المدراء لتحقيق أعلى أداء ممكن.
- نقابات واتحادات العمال: العمال في العادة يقدمون خدماتهم للمؤسسة مقابل عائد متمثل في الأجور والرواتب والحوافز، بالإضافة إلى العائد المعنوي المتمثل في الرعاية الاجتماعية والأنشطة الثقافية.
- الدائنون: يعتبر الدائنون من أهم مصادر تمويل المؤسسة فهم مثل الملاك لأنهم يريدون استرداد ديونهم وعوائدها.

- العملاء: يعتبرون من أصحاب المصلحة في المؤسسة ويهمهم نجاحها واستمراريتها.
- الجهات الرقابية والحكومية: وهي مثل مصلحة الضرائب، الجمارك ونجاح المؤسسة وتحقيقها لمعدلات أداء جيدة يضمن لهذه الجهات معرفة مدى قدرة المؤسسة على سداد مستحقاتها لمصالحهم، أما جهات الرقابة الرسمية هي كذلك لها مصلحة ويهمها استقرار المؤسسة ومعدلات أدائها.
- الجمهور: تؤثر المؤسسات بطرق متنوعة في الجمهور فهي تقدم مساعدات للاقتصاد بطرق مختلفة كما تقدم القوائم المالية للجمهور معلومات مهمة عن نشاط المؤسسة.

3.1.1 مكونات القوائم المالية:

تتضمن القوائم المالية ما يلي:[4] الميزانية (قائمة المركز المالي)، جدول حسابات النتائج، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المتمثلة في ملخص لأهم السياسات أو إيضاحات أخرى.
بحيث تعرض كل قائمة منها رؤية مختلفة للمؤسسة، إلا أنه لا ينظر إلى تلك القوائم المالية على أنها بدائل لبعضها البعض، بل هناك ارتباط فيما بينها ويطلق على كيفية الارتباط بينهما ترابط عناصر المعلومات المالية.

2.1 الإفصاح المحاسبي

1.2.1 تعريف الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "عبارة عن عرض للمعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على تسديد التزاماتها"[5]

لقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AAA)الإفصاح بأنه: عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم.

كما عرف بأنه " العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات."[6]
وهو كذلك "عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانتفاع."[7] وعليه فإن الإفصاح المحاسبي يمثل أحد مهام الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية، إذ ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الداخلية والخارجية المعنية بمثل هذه المعلومات، وذلك باستخدام أدوات معينة وتحقيقا لأهداف معينة.

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل [8]:

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية؛
- وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشأة مقابل الديون؛

- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
- لتقديم معلومات عن التدفقات النقدي الداخلة والخارجة المستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

2.2.1 أنواع والعوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

- **أنواع الإفصاح المحاسبي:** إن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاها متزايدا نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا للأهداف من خلال ما يلي:

❖ **من زاوية مقدار الإفصاح:** يمكن تقسيمها إلى: [9]

- **الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
- **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها،إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.
- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويلية، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.
- **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

❖ **من زاوية درجة الإلزام:** ويشمل:[10]

- **إفصاح إجباري:** يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين.
- **إفصاح اختياري:** يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين، بدون وجود مطلب قانوني.

❖ ومن جانب آخر نجد أن الإفصاح ينقسم بحسب طبيعة المعلومات الواردة فيه إلى إفصاح عن معلومات مالية (الإفصاح المالي)، والإفصاح عن معلومات غير مالية (الإفصاح غير المالي)، حيث يعتبر الإفصاح مالي إذا تعلق بتقديم معلومات عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، ويكون ذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في: قائمة المركز المالي، حساب النتائج (قائمة الدخل)، قائمة التدفق (النقدي)، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية، أما الإفصاح الغير المالي يعني نشر معلومات تتعلق بنشاط الشركة ومعلومات مسيريها وكبار المستثمرين فيها، ويكون ذلك من خلال وصف أنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية والوضع التنافسي للشركة، وكذلك أسماء أعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين...الخ، فهذه المعلومات ليست بهدف إظهار المركز المالي للشركة، ولكن بهدف إيضاح بعض النقاط المهمة التي يجب الاطلاع عليها من قبل المستثمرين.[11]

- **العوامل المؤثرة في الإفصاح:** لقد ظهرت العديد من العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وتتمثل بالآتي[12]:
- **عوامل بيئية:** حيث تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى ولأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية وعوامل تاريخية عن حاجة المستفيدين.
- **عوامل تتعلق بالمعلومات:** حيث تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة في مدى توافر الملائمة والثقة بهذه المعلومات، إضافة إلى القابلية للتحقق والمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة المعايير المالية إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف معظمها على مدى الاستفادة منها.
- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** مثل حجم الوحدة الاقتصادية وعدد المساهمين، القوانين المعمولة، المدقق الخارجي، وضوابط التدقيق.

3. أهمية الإفصاح بالقوائم المالية: ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية من خلال النقاط التالية:[13]

- أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف؛
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة؛
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

2. المصارف الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية متطلبات العصر وضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا، وتهدف التنمية المستدامة إلى التمكن من الوصول إلى مستوى معيشة جيد وعادل لكل الناس من الناحيتين المادية والمعنوية.

1.2 مفهوم المصارف الإسلامية:

1.1.2 تعريف المصارف الإسلامية: لقد تعددت التعاريف التي منحت للمصارف الإسلامية نذكر منها:

عرفت اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة المصارف الإسلامية كالتالي " يقصد بالمصارف الإسلامية في هذا النظام تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشاءها ونظامها الأساسي على الالتزام

بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"، ولقد سارت على هذا النهج كل التعاريف التي أعطيت للمصارف والمؤسسات المالية سواء في القوانين المنظمة لها، أو التي تبناها الفكر الاقتصادي الإسلامي.[14]

كما عرفت بأنها " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي."[15]

كما تم تعريفها بأنها " مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية المختلفة ، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وتهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية، كما تقوم ببعض الخدمات الاجتماعية والدينية."[16]

وكذلك تم تعريفها بأنها "عبارة عن مؤسسات مالية إسلامية تقوم بمزاولة النشاط المصرفي والاستثماري في ظل تعاليم الإسلام، فهي تقوم بجمع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية في حدود نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية."[17]

ومن خلال هذه المفاهيم فإن تعريف المصاريف الإسلامية هو " مؤسسات مالية تعمل على تجميع الأموال وتوظيفها لتحقيق العائد الحلال بعيدا عن التعاملات الربوية في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية."

2.1.2 خصائص المصارف الإسلامية: يتميز العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي بأسس وخصائص عديدة، لأن المصارف الإسلامية تختلف من حيث المبدأ والأسس اختلافا جوهريا عن غيرها من المصارف من حيث المحتوى والمضمون، وتتمثل هذه الخصائص في:[18]

- **استبعاد التعامل بالفائدة الربوية:** إن أول ما تمتاز به البنوك الإسلامية هو عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاء، أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من العملاء معها، كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها.
- **توجيه جهود البنوك الإسلامية كافة نحو الاستثمار الحلال:** وذلك من خلال إتباع منهج الله تعالى المتمثل بأحكام الشريعة الإسلامية لذلك فهي في جميع أعمالها محكومة بما أحله الله عز وجل وهذا ما يدفعها إلى استثمار تمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد.
- **الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية:** يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في (عدم الفصل بين أمور الدين والدنيا)فكما يجب مراعاة ما شرعه الله عز وجل في العبادات يجب مراعاة ما شرعه الله تعالى في المعاملات.
- **تتمثل نشاطات المصارف الإسلامية في ثلاثة مجالات رئيسية هي:**
  - تقديم الخدمات المصرفية والاستشارات الاستثمارية والمالية في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
  - القيام بعمليات التمويل والاستثمار في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
  - تقديم الخدمات الاجتماعية والدينية للمجتمع الإسلامي.

2.2 أهداف ووظائف المصارف الإسلامية

1.2.2 أهداف المصارف الإسلامية: تتمثل أهمية المصرف الإسلامي في:[19]

- الأهداف المالية: وتتمثل في التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان وتنمية الموارد.
- الأهداف الاستثمارية: وتتمثل في الاستثمار المباشر، المشاركات، ترويج المشروعات، دراسة الجدوى للغير وتحسين المناخ الاستثماري العام.

- الموقف النسبي في السوق المصرفي، الحصة في السوق المحلي أو العالمي والانتشار الجغرافي، هيكل العملاء.
- كفاءة وفعالية الجهاز الإداري: تنظيم البنك وتنمية خبرات العاملين.
- ابتكار الخدمات والأوعية الادخارية والاستثمارية: أساليب التمويل والاستثمار وطرق أداء الخدمات والعمليات.
- أهداف التكافل الاجتماعي: يحقق البنك الإسلامي أغراضا أوسع عن البنك التجاري، لأنه يعني التكافل الاجتماعي وذلك عن طريق تجميع الزكاة وإنفاقها في أوجه الصرف المشروعة كما أن له دور رئيسي في توزيع الأموال المستثمرة وذلك عن طريق التأمين العقاري والتأمين التعاوني والقرض الحسن وغير ذلك.
- الالتزام الشرعي: عدم الوقوع في مخالفات شرفية أو شبهات وتصحيح الأخطاء عند وقوعها واتخاذ الضمانات التي تمنع تكرارها في المستقبل.

2.2.2 وظائف المصارف الإسلامية: يقوم المصرف الإسلامي بالوظائف التالية:[20]

- **وظيفة الوساطة المالية:** إن الوظيفة الأساسية للمصرف الإسلامي هي الوساطة المالية التي تقوم على أساس عدم أخذ وإعطاء الفائدة فالمصارف الإسلامية تقبل الودائع وفق صيغة عقد مضاربة، ويطلق على ذلك اسم ودائع استثمارية أو ودائع مضاربة إلى جانب الودائع الجارية، ولا يضمن المصرف الإسلامي للمودعين عائد محدد مسبقا على القيمة الاسمية لودائعهم (كما في المصارف الربوية) وبالمثل فإن مؤسسات الأعمال التي تزودها المصارف الإسلامية بالموارد المالية وفق صيغة عقد المضاربة فإن هذه المؤسسات لا تضمن رأس المال للمصارف الإسلامية ولا تعطيها فوائد بل تشاركها في الأرباح.

ولأن هناك حالات يصعب فيها استخدام عقد المضاربة في جهة التمويل، فيمكن استعمال صيغ أى لها نفس المبادئ مثل المشاركة، المرابحة، الإستضاع، العدالة، البيع للآمر بالشراء، بيع لأجل بيع السلم، الإعارة، القرض الحسن، والأمر ليس قاصرا على هذه المجموعة، إذ سمحت الشريعة الإسلامية بقدر كبير من المرونة بين الأطراف في مجال التعاملات المالية شريطة أن لا تتضمن الظلم والغرر، الجهالة والربا.

- **وظيفة تقديم خدمات مصرفية:** تقدم المصارف الإسلامية لعملائها منتجات وخدمات مصرفية متنوعة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، منها بطاقات الائتمان والإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وخدمات الأوراق المالية وخدمات الأوراق التجارية، وخدمات العملات الأجنبية، تأجير الخزائن الحديدية.

وتنقسم الخدمات المصرفية إلى نوعين نوع ينطوي على تقديم إئتمان والآخر لا ينطوي على تقديم ائتمان، ولكل منهما موقف خاص في المصارف الإسلامية.

- **وظيفة الاستثمار:** تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الأموال بأساليب عدة أهمها:

– شراء وبيع الذهب والفضة: إذا كان البيع في جنس واحد كالذهب بالذهب، والفضة بالفضة، فيشترط له شرطان:

أ – إن تتم المبادلة وزنا بوزن، فلا يجوز التفاضل.

ب – إن يكون التسليم يدا بيد، فلا يجوز النساء والتأخير.

وإن كان الشراء والبيع بين جنسين فيجوز التفاضل والزيادة ويشترط التقابض في المجلس يدا بيد، ويشترط التقابض والتسليم سواء كان الذهب أو الفضة نقدا أو حليا، أو شراء سبائك ويلحق بها اليوم النقود الورقية على اختلاف أسمائها.

–شراء وبيع السلع: وتضم كل السلع ما عدا النقود والذهب والفضة، ويجوز البيع والشراء في هذه الحالة.

-شراء الأوراق المالية: وهي الأسهم والسندات غير التجارية، أما التجارية فتدخل في الأوراق التجارية لا المالية، وأما شراء السندات التي يتم إصدارها وتداولها بفائدة فلا يجوز إصدارها شرعا ولا تداولها.

أما الأسهم فيجوز الاكتتاب فيها إذا كانت في الأعمال المشروعة في النظر الإسلام، لأنه كسب حلال وطيب، ولكن بقيود وشروط وضوابط حسب حالة أموال الشركة باعتبارها نقودا، أو ديونا، أو عروضا ومنافع، أو مختلطة من نوعين فأكثر

3.2.2 الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1)

يعرف المعيار المحاسبي بأنه "مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها."[21] وهو كذلك "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات والأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التواصل المناسب."[22]

ويعتبر المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) المتعلق بالعرض والإفصاح للمصارف الإسلامية ضمن مجموعة المعايير المحاسبية الإسلامية التي تم إصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية لتنظيم العمليات المحاسبية في المصارف الإسلامية وهو المعيار الذي يحدد القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم ويتناول معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الفقرات التالية:[23]

- **نطاق المعيار**: يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المعدة من قبل المصارف الإسلامية، بهدف خدمة المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، وإحكام هذا المعيار تطبق على جميع المصارف بمختلف أنواعها وأشكالها ,وإذا ما خالف احد القوانين أو الأنظمة هذه الإحكام فيجب الإفصاح عن ذلك وبيان اثر هذا التعارض على عناصر القوائم المالية.
- **الأحكام العامة للمعيار**: تشمل ما يلي:
  - المجموعة الكاملة للقوائم المالية: ويجب أن تشمل المجموعة ما يلي :

قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التغير في الاستثمارات المقيدة، بالإضافة إلى قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، قائمة مصادر واستخدامات الأموال لصندوق القروض , كما تتضمن هذه مجموعة من القوائم والتقارير التي تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم.

  - القوائم المالية المقارنة: على المصرف أن يقوم بأعداد قوائم مالية للفترة المالية بحيث تكون مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية السابقة، حيث يجب أن توفر طرق محتويات هذه القوائم لمستخدمي القوائم المالية القدرة على التمييز بين التغيرات الحقيقية الحاصلة في المركز المالي للمصرف، كذلك توضح نتائج الإعمال والتدفقات النقدية وأموال صندوق القرض، وذلك خلال الفترات التي تحتويها هذه القوائم المقارنة.
  - تقريب المبالغ المعروضة : حيث يجب أن يتم تقريب المبالغ الواردة في هذه القوائم إلى اقرب وحدة نقدية .
  - شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة : يجب أن تعد القوائم المالية بشكل يعكس وضوح محتويات هذه القوائم وبمصطلحات يسهل على المستخدم لهذه لقوائم فهمها، ولا يجوز عرض موجودات ومطلوبات متداولة أو غير متداولة .

- ترقم صفحات القوائم المالية والإيضاحات: ضرورة ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات التي حولها ترقيما متسلسلا، ويجب إعطاء الإيضاحات المرفقة لهذه القوائم عناوين واضحة، وأن يتم الإشارة إلى كل عنصر مرتبط بهذه الإيضاحات .
- الإيضاحات حول القوائم المالية : تعتبر الإيضاحات جزءا من القوائم المالية ولا بد أن تظهر في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية، بحيث لكل قائمة تظهر في أسفلها الإيضاحات المتعلقة بها، وتعرض مباشرة بعد آخر قائمة من القوائم المالية.

- **الإفصاح العام في القوائم المالية** : يتطلب الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ما يلي:

الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن المعلومات الهامة وهو الإفصاح عن جميع المعلومات الهامة اللازمة حتى تكون القوائم المالية كافية وموثوقا بها وملائمة لمستخدميها والإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف والإفصاح عن عملة القياس المحاسبي، وكذلك السياسات المحاسبية الهامة، والقيود الإشرافية والاستثنائية، والكسب والصرف المخالف للشريعة الإسلامية والإفصاح الشامل لجميع القوائم المالية وبتفاصيل كافة بنودها.

ثالثا: الجانب الميداني

1. الإفصاح المحاسبي في بنك البركة الإسلامي –الجزائر–

1.1 تقديم بنك البركة الإسلامي –الجزائر –

1.1.1 التعريف ببنك البركة الإسلامي – الجزائر–:

يعتبر أول بنك إسلامي بالجزائر يتيح فرصة العمل البنكي وفق أحكام الشريعة الإسلامية للمتعاملين الذين يسعون إلى إعتماد أساس شرعي، وفق أحكام القانون 10/90 المؤرخ 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض أنشئ البنك 1991/05/20 مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة بشراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك حكومي جزائري) وشركة دلة البركة القابضة جدة ويدير البنك 30 فرعا بالدولة.

وتتمثل أهداف بنك البركة الإسلامي الجزائري:

– تشجيع الادخار الإسلامي وتوجيه الموارد نحو الاستثمار والقيام بكافة الأعمال الاستشارية والتجارية المشروعة ودعم صغار المستثمرين والحرفيين؛

– إنشاء وتطوير النماذج المالية والبنكية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والأساليب؛

– تطوير أشكال التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في تبادل آفاق الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للمشروعات.

2.1.1 عرض التقرير السنوي لبنك البركة الإسلامي –الجزائر– لسنة 2015:

لقد قام بنك البركة الإسلامي بعرض التقرير السنوي لسنة 2015 على موقعه بشبكة الأنترنات، حيث احتوي التقرير على 28 صفحة تضمنت أهم المعلومات الخاصة بالبنك وأهم انجازاته خلال سنة 2015 إضافة إلى عرض مختلف البيانات عن السياسة المالية والمحاسبية، وقد تضمن النقاط التالية:

- عرض هيكل مجلس الإدارة؛
- عرض لأهم الأحداث لسنة 2015؛
- عرض مختلف التطورات في المصالح والأقسام بالبنك؛
- معلومات محاسبية (الميزانية، خارج الميزانية، حسابات النتائج)؛
- معلومات قانونية (تقرير مدققي الحسابات؛ مصادقة هيئة الرقابة الشرعية، قرارات الجمعية العامة للمساهمين)؛
- معلومات عامة.

وقد ورد في التقرير السنوي أهم إنجازات بنك البركة الإسلامي الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (01) عرض لأهم الأرقام في بنك البركة الإسلامي لسنة 2015 (**الوحدة: مليون دج**)

البنود	2014	2015	الفارق بالقيمة	الفارق بـ %
مجموع الميزانية	162 772	193 573	30 801	18,92
حقوق الملكية	23 813	23 463	-350	-1,47
الودائع	125 768	154 562	28 794	22,89
التمويلات	80 888	96 453	15 565	19,24
خارج الميزانية	64 072	61 083	-2 989	-4,66
الإيراد المصرفي الصافي	7 473	7 818	345	4,62
الناتج الصافي	4 307	4 108	-199	-4,62

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الإسلامي –الجزائر – لسنة 2015

ويمكن توضيح تطورات الواضحة الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) توضيح تطورات أهم الأرقام لبنك البركة الإسلامي –الجزائر- لسنة 2015

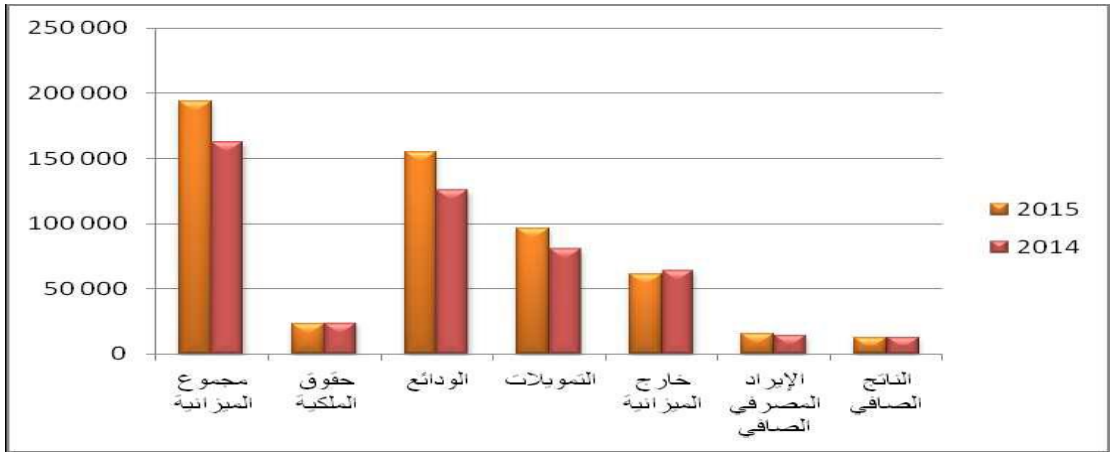

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الإسلامي –الجزائر – لسنة 2015

2.1 عرض القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي –الجزائر– لسنة 2015

فيما يلي عرض للقوائم المالية لبنك البركة الإسلامي –الجزائر – لسنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حسب ما ورد في التقرير السنوي للبنك لسنة 2015.

1.2.1 قائمة الميزانية: تظهر ميزانية البنك كما يلي:

الجدول رقم (03) قائمة ميزانية لبنك البركة –الجزائر– لسنة 2015

الأصول (الوحدة: مليون دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	89.962.379.016,87	74.658.569.987,32
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0.00	0.00
3	أصول مالية قابلة للبيع		0.00	0.00
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	2.356.604.053,71	2.381.608.968,86
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	94.097.100.463,83	78.506.379.064,53
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0.00	0.00
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	959.349.804,53	1.283.175.420,10
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	190.582.243,95	173.307.776,60
9	أصول أخرى	2.6	1.208.176.985,33	1.092.245.303,86
10	حسابات التسوية	2.7	23.540.877,14	16.303.120,55
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	1.670.697.286,13	1.670.675.000,00
12	عقارات مخصصة كودائع		0.00	0.00
13	أصول ثابتة	2.9	3.027.899.214,86	2.874.901.188,70
14	أصول غير ثابتة	2.10	76.727.602,64	115.104.765,62
15	فارق الاقتناء		0.00	0.00
	مجموع الأصول		**193.573.057.548,99**	**162.772.270.596,14**

الخصوم (الوحدة: مليون دج)

	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	البنك المركزي		0.00	0.00
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14.390.436,87	14.257.937,27
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2.12	119.025.045.021,89	92.404.689.068,85
4	ديون ممثلة بسند	2.13	35.537.082.300,71	33.363.754.509,25
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.942.649.567,40	1.348.458.527,23
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0.00	0.00
7	خصوم أخرى	2.15	10.857.752.053,39	8.737.265.450,53
8	حسابات التسوية	2.16	2.785.487.858,52	3.090.689.835,10
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	617.139.108,86	620.673.989,91
10	اعانات،عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	2.139.891.992,84	2.847.006.308,68
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00
15	الاحتياطات	2.20	5.643.187.112,98	5.076.649.977,69
16	فارق التقييم		0.00	0.00
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	نتيجة مرحلة (-/+)		59.842.138,05	67.548.704,05
19	نتيجة السنة المالية (+)	2.22	4.055.918.040,24	4.306.604.700,34
	مجموع الخصوم		**193.573.057.548,99**	**162.772.728.322,74**

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الإسلامي –الجزائر – لسنة 2015

2.2.1 قائمة خارج الميزانية: ظهرت قائمة خارج الميزانية بالشكل التالي:

جدول رقم (04) قائمة خارج الميزانية لبنك البركة الإسلامي –الجزائر- لسنة 2015 (**الوحدة: مليون دج**)

رقم الحساب	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
أ	**التزامات ممنوحة**		61.083.518.813,89	64.072.447.223,16
1	التزامات تمويل لفائدة المؤسسات المالية		0.00	0.00
2	التزامات تمويل لفائدة الزبائن	3.1	54.676.706.009,44	58.059.049.596,12
3	التزامات ضمانات لأمر مؤسسات مالية	3.2	811.692.617,59	949.188.340,93
4	التزامات ضمانات لأمر الزبائن	3.3	5.595.120.186,86	5.064.209.286,11
5	التزامات أخرى ممنوحة		0.00	0.00
ب	**التزامات مستلمة**		811.692.617,59	949.188.340,93
6	التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية		0.00	0.00
7	التزامات و ضمانات مستلمة من مؤسسات مالية	3.2	811.692.617,59	949.188.340,93
8	**التزامات أخرى مستلمة**		0.00	0.00

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الإسلامي –الجزائر – لسنة 2015

3.2.1 قائمة جدول النتائج: يظهر كما يلي:

الوحدة: مليون دج

	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	+إيرادات الاستغلال	4.1	7.811.703.986,07	6.885.894.064,04
2	-تكاليف الاستغلال	4.2	2.078.442.335,66	1.949.578.908,27
3	+عمولات (إيرادات)	4.3	1.932.751.209,38	1.738.233.644,74
4	-عمولات (تكاليف)	4.4	363.150.907,00	345.451.065,37
5	+/-ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0.00	0.00
6	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0.00	0.00
7	+إيراد النشاطات الأخرى	4.5	568.059.784,45	1.157.875.696,79
8	-تكاليف النشاطات الأخرى	4.6	52.730.300,13	13.822.912,26
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		**7.818.191.437,11**	**7.473.150.519,67**
10	-تكاليف استغلال عامة	4.7	2.729.989.163,52	2.476.435.295,42
11	-مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4.8	258.706.576,50	253.476.320,80
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		**4.829.495.697,09**	**4.743.238.903,45**
13	-مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4.9	537.336.563,10	459.129.445,02
14	+استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4.10	1.349.628.510,68	1.078.341.570,81
15	**نتيجة الاستغلال**		**5.641.787.644,67**	**5.362.451.029,24**
16	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0.00	0.00
17	+عناصر غير عادية (إيرادات)		0.00	0.00
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)		0.00	0.00
19	**النتيجة قبل الضرائب**		**5.641.787.644,67**	**5.362.451.029,24**
20	-الضرائب على النتائج و ما شابهها	4.11	1.585.869.604,43	1.055.846.328,90
21	النتيجة بعد الضريبة	4.12	**4.055.918.040,24**	**4.306.604.700,34**

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الإسلامي –الجزائر – لسنة 2015

2. تحليل ومناقشة مدى **مطابقة القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي –الجزائر– مع المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1)**

حسب المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) القوائم المالية المطلوب عرضها هي:

- قائمة الميزانية؛
- قائمة جدول حسابات النتائج؛
- قائمة التغير في حقوق الملكية؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- الملاحق التي توضح السياسات وإيضاحات عن مختلف التغيرات.

من خلال التقرير السنوي لبنك البركة الإسلامي لسنة 2015 قد استوفى بعض العناصر وهي:

عرض قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، قائمة جدول النتائج ضمن التقرير، واكتفي ببعض الإيضاحات البسيطة ضمن تقرير محافظي الحسابات المعتمدين من البنك، بالإضافة إلى بعض المدرجات التكرارية الموضحة لأهم أرقام الإنجازات بالبنك.

ولم يقم بعرض أو شرح للمبادئ والسياسات المحاسبية وكذلك جدول تدفقات الخزينة وجدول التغير في حقوق الملكية ضمن التقرير السنوي ولم يرفق أي توضيحات لذلك.

1.2 قائمة الميزانية:

يشترط المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) عرض القوائم المالية، الفصل بين الأصول والخصوم وقد ظهرت عناصر ميزانية بنك البركة الإسلامي كما يلي:

- الأصول: يلاحظ أن جانب الأصول يرتب حسب السيولة وقد تضمنت ما يلي:

–الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية: نجد أن بنك البركة لم يقم بفصل هذه الحسابات بين الصندوق الذي يتمثل في الأوراق والقطع النقدية بالعملة الجزائرية أو الأجنبية، وبنك الجزائر يتمثل في الحسابات المفتوحة ببنك الجزائر وأرصدة الحسابات المفتوحة بالبريد، ووضع كل هذه الحسابات في مبلغ إجمالي واحد.

–تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية وكذا تمويلات ممنوحة للزبائن ظهر كل من هذه الحسابات بشكل منفصل؛

–ضرائب جارية– أصول: تسجل فيه التسبيقات والمبالغ المدفوعة للدولة؛

–ضرائب مؤجلة — أصول: وهو حساب الضرائب القابلة للتحصيل خلال السنوات القادمة؛

–أصول أخرى: وهي تضم المخزونات والحقوق ولم يتم فصل كل حساب عن الأخر؛

–حسابات التسوية: ظهرت بشكل منفصل؛

–المساهمة في شركات، مؤسسات ووحدات: وهي سندات سواء طويلة أو قصيرة الأجل؛

–أصول ثابتة: تضم الأراضي والمباني والمعدات التي يستخدمها البنك؛

–أصول غير ثابتة: تضم برامج المعلومات، مصاريف التطوير... إلى غير ذلك؛

–فارق الاقتناء: لم يظهر.

- **الخصوم:**

جانب الخصوم يرتب حسب الإلتزمات فنجد أن بنك البركة الإسلامي –الجزائر– عرض قائمة الخصوم في الميزانية كما يلي:

–البنك المركزي: لا توجد للبنك أرصدة دائنة لدي البنك المركزي؛

–ديون اتجاه المؤسسات المالية، ديون اتجاه الزبائن، ديون ممثلة بسند: كل هذه الحسابات ظهرت منفصلة؛

–ضرائب جارية –خصوم: أي أن للبنك ضرائب واجب دفعها من سنوات سابقة؛

–ضرائب مؤجلة –خصوم: لم تظهر في جانب الخصوم؛

–خصوم أخرى، حسابات التسوية: ظهر كل حساب منفصل؛

–مؤونات على المخاطر والتكاليف: ظهرت في الميزانية؛

– لم تظهر إعانات، عتاد وإعانات أخرى استثمارات؛

–صندوق المخاطر المصرفية العامة: تم توضيح قيمتها في الميزانية؛

–رأس المال: تم توضيح قيمته في الميزانية ولم تتغير قيمته؛

–الاحتياطات: تم رفع قيمتها في سنة 2015؛

–فارق إعادة التقييم: تم توضيح قيمته في الميزانية؛

–نتيجة مرحلة: تم توضيح قيمتها؛

–نتيجة السنة المالية: ظهرت في الميزانية ربح.

نجد أن بنك البركة الإسلامي قد استوفى شروط عرض الخصوم كل حساب على حدى.

2.2 قائمة خارج الميزانية:

تعد قائمة خارج الميزانية من القوائم المالية المطلوبة ضمن القوائم المالية للبنوك، وقد أوردها بنك البركة الإسلامي –الجزائر– في التقرير السنوي لسنة 2015.

– الالتزامات الممنوحة : قد انخفضت في سنة 2015؛

– الالتزامات مستلمة: قد انخفضت كذلك في سنة 2015.

3.2 قائمة حسابات النتائج:

لقد تم عرض قائمة حسابات النتائج لسنة 2015 مبالغ سنة 2014 للمقارنة.

فنجد أن الإيراد المصرفي الصافي الذي يعتبر نتيجة طرح كل من الفوائد والأعباء، أما نتيجة الاستغلال الخاصة فهي ناتجة عن طرح الإيراد الصافي و مخصصات الاهتلاكات وخسائر على الأصول الثابتة وغير الثابتة،وكذا تم حساب نتيجة الاستغلال والنتيجة قبل الضرائب ، ثم طرح قيمة الضرائب على النتائج وما شابهها للوصول إلى النتيجة بعد الضريبة.

رابعا– الخلاصة: النتائج والتوصيات.

1. نتائج الدراسة؛

تم التوصل إلى النتائج التالية:

–قام بنك البركة الإسلامي –الجزائر– بإعداد وعرض القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) بالنسبة للميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي، في المقابل لم يقم البنك بعرض كل من جدول التدفقات النقدية وجدول التغير في الأموال الخاصة، وعدم إدراج أي ملاحق أو إيضاحات متممة.

–عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل البنك لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

– لم يلتزم البنك في إعداد القوائم المالية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية ونذكر منها:

- عدم الإفصاح عن سياسات البنك في منح القروض والتسهيلات أو أسعار الفائدة؛
- عدم الإفصاح عن أسعار الصرف المستخدمة في تقويم العملات الأجنبية؛
- عدم الإفصاح عن الطريقة المتبعة في إهتلاك الأصول ومعدلات الإهتلاك؛

–غياب الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي بإمكانها توضيح الميزانية وجدول النتائج أكثر.

2. توصيات الدراسة.

بناءا على النتائج التي تم التوصل لها نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة قيام بنك البركة بإعداد ونشر القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) وهي:
  - الميزانية؛
  - جدول حسابات النتائج؛
  - خارج الميزانية؛
  - قائمة التدفقات النقدية؛
  - قائمة التغيرات في الأموال الخاصة؛
  - الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وذلك لأن كل قائمة من القوائم المالية تعتبر أحد أهم أدوات الإفصاح المحاسبي التي تمكن الاعتماد عليها للحصول على المعلومات.

- القيام بدورات تكوينية وتدريبية للموظفين في البنك من أجل دراسة المحاسبة.

الهوامش والإحالات:

[1] – محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية، وشركات التأمين)**، دار المناهج للنشروالتوزيع: عمان، 2007، ص 225.

[2] – طارق عبد العال حمادة، **موسوعة معايير المحاسبة –عرض القوائم المالية–**، الدار الجامعية: القاهرة، الجزء 1، 2004، ص ص 78-80.

[3] – محمد أبو نصار، جمعه حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعلمية–**، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، ط2،2009 ، ص ص 4-5.

[4] – أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية: مصر، 2008، ص 79.

[5] – أمين السيد أحمد لطفي، **علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية**، الدار الجامعية: مصر، 2008، ص 66.

[6] – عبد المنعم عوض الله، محمد عبد العزيز حجازي، محمود عباس حمدي، **تحليل ونقد القوائم المالية**، دار الكتب المصرية: مصر، 1993، ص 35.

[7] – طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات– مفاهيم، تجارب، تطبيقات الحوكمة في البنوك–**، الدار الجامعية: مصر، 2005، ص 731.

[8] –ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، ص:94-95.

[9] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر **تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة كلية التجارة ، 2009، ص–ص: 48-49.

[10] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مداخلة الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص8.

[11] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 179.

[12] تانيا قادر عبد الرحمن، **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تحليل القوائم المالية** مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، 2016، العراق، ص:183.

[13] – زوينة بن فرج، **الإتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية**، مداخلة في الملتقي الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار: عنابة، 21-22 نوفمبر2007.

[14] – محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، 1999، ص 17.

[15] – عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة، الأردن، 1998، ص 173.

[16] – حسين حسن شحادة، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، مكتبة التقوى، القاهرة،2006، ص 30.

[17] – فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 61.

[18] – خالد محمد أحمد الجابري، **البنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية دراسة نظرية مقارنة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد أكتوبر، سنة 2016.

[19] – السبتي وسيلة السبتي لطيفة، **صياغة قرارات الاستثمار في البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد فبراير ، سنة2017.

[20] – عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص ص 235...– 256.

[21] – محمد عبد اللاوي، **النظام المحاسبي الجديد scf المحاسبة المالية**، مزوار للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2008، ص 19.

[22] – الجريدة الرسمية، القانون رقم 11/07 الصادرة في 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، ص 5.

[23] – الإمام أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن الحسن منصور، **تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16 (2)، 2015، ص ص 83- 84.